شك في ان المصلحة الاقتصادية كانت تستوجب تحييد، أو تأخير، تنفيذ بند الاجور في توصيات لجنة عتسيوني، حتى وان كان ذلك سيتسبب في اضراب متواصل من جانب المعلمين. الا ان واجب الحفاظ على شعبية [وزير المعارف] هامر، المرتبط بتحسين اوضاع ستين ألف معلم والوقوف إلى جانبهم في حال اعلانهم الاضراب، هو اقوى من المصلحة الاقتصادية. ولهذا السبب، فوزير المعارف تصرف بشكل منهجي لتخطي معارضة هوروفيتس بشأن تحويل مليارات من الشيكلات إلى المعلمين، وبعدهم إلى سائر العاملين في القطاع العام»[٣٩]. والجدير بالذكر ان الحزب الديني القومي (مفدال)، الذي ينتمي إليه هامر، يتمتع، منذ نشأته، بنفوذ قوي داخل جهاز التعليم في اسرائيل، وليس عجيباً إذن أن تستغل فترة ما قبل الانتخابات لتحقيق منافع مادية لهذا الجهاز، خصوصاً اذا كان هذا الامر يحظى بتأييد الاغلبية في الحكومة.

تخفيض ميزانية الدفاع

إثر هذه الازمة التي ادت إلى استقالة هوروفيتس من الحكومة، وإلى انسحابه ورفاقه اعضاء لاعام من ليكود نهائياً، يطرح السؤال: ماذا استطاع هوروفيتس ان يحقق قبل رحيله، على صعيد اقرار مشروعه الاقتصادي للسنة المالية المقبلة، كما جرى عرضه سابقاً؟ يبدو ان الانجاز الوحيد الذي استطاع هوروفيتس تحقيقه هو موافقة الحكومة على تخفيض ميزانية الدفاع! الامر الذي أثار معارضة شديدة من جانب قيادة الجيش. فقد قررت اللجنة الوزارية للشؤون الاقتصادية تخصيص مبلغ ١٥,٥ مليار شيكل للدفاع في ميزانية السنة المقبلة، في الوقت الذي طلبت فيه قيادة الجيش تخصيص مبلغ يصل إلى ٢١,٥ مليار شيكل. والجدير بالذكر، ان نفقات الأمن تشكل اليوم نحو ٢٥٪ من الانتاج القومي القائم في اسرائيل. وقد ازدادت نفقات الأمن المحلي ثلاثة اضعاف ونصف منذ سنة ١٩٧٤، ومنذ سنة ١٩٧٣، اصبحت الزيادة في نفقات الأمن تفوق الزيادة في الانتاج القومي القائم[٣٠]. ويلاحظ انه بعد كل حرب تخوضها اسرائيل تزداد نفقات الأمن فيها، ولا تنخفض حتى في حال عودة الهدوء إلى المنطقة. فمنذ سنة ١٩٧٤، استثمرت اسرائيل ١٠ مليار دولار في مجال نفقات الأمن، وارتفعت نسبة الطاقة البشرية العاملة في الجيش ثلاثة اضعاف منذ سنة ١٩٦٥، مقابل زيادة بنسبة ٤٠٪ فقط في مجموع العاملين في الاقتصاد[٣١].

وقد اثار تخفيض ميزانية الدفاع استياءً شديداً لدى الاوساط العسكرية في اسرائيل؛ وذلك في الوقت الذي ظهر فيه ان خلافاً حول تقرير نتائج هذا الامر، قد نشبت بين كبار المسؤولين في وزارة الدفاع وبين قيادة الاركان في الجيش. ففي حين اعلن نائب وزير الدفاع، مردخاي تسيبوري، ان الجيش يمكنه تدبير اموره بميزانية مخفضة[٣٢]، بادرت قيادة الاركان إلى تقديم مذكرة مفصلة إلى رئيس الحكومة وإلى اللجنة الوزارية للشؤون الاقتصادية، حول نتائج تخفيض الميزانية على صعيد العمل في الجيش، سيفصل، بموجبها، نحو عشرة آلاف من العاملين في الجيش، بينهم اربعة آلاف من المجندين الدائمين، وسيتضرر انتاج طائرة الكفير ومشروع تطوير طائرة لافي، وسينخفض حجم التدريبات والعمالة في جميع أجهزة الجيش بما في ذلك سلاح الجو. وبموجب هذه الوثيقة،